

ثورة لاستعادة الثورة في تونس



مختار الديباني
كاتب وصحافي تونسي



تحمل رسالة واضحة على أن الشباب يائس، ولا يعنيه أن يكون نظام الحكم برلماناً أو رئاسياً، أو أن يكون هذا في الحكم أو في المعارضة، وأن الطبقة السياسية كلها في نظره واحدة تتحمل مسؤولية الالتفاف على شعارات 2011 وتحويل الثورة من مطالب اجتماعية واقتصادية إلى مغانم سياسية. وعلى الأرجح، فإن هذه الطبقة السياسية لم تستقبل الرسالة ولم تفهمها، في ظل حديث مزاييد ودعوات لإصلاح النظام السياسي أو النظام الانتخابي كمنفعة لانتخابات مبكرة. والناتجة استثمار مطالب الشارع لتحقيق مكاسب سياسية جديدة للأحزاب بدل البحث عن إصلاحات تقود إلى مكاسب للقراء والفئات الضعيفة وتوفر فرص العمل للآلاف من الشبان سواء من خريجي الجامعات أو أولئك الذين انقطعوا عن التعليم مبكراً لأسباب اجتماعية.

الحكومات السابقة سواء أكانت "ثورية" أم "حكومات وحدة وطنية"، وبان بالكاشف أنها لا تمتلك بدائل، وأنها سرعان ما تنزلق للصرعات السياسية للدفاع عن مصالحها المباشرة وتنسى مصالح الناس. وتتشابه بيانات أحزاب الحزام البرلماني لحكومة هشام المشيشي (النهضة وقلب تونس) مع بيانات "الحزام الثوري" للحكومة السابقة (التيار الديمقراطي وحركة الشعب). وكلمة المشيشي مع كلمة الرئيس قيس سعيد كلها تشترك في خطاب واحد يريد إظهار التفهم والدعم، لكن لا أحد من هؤلاء الفاعلين الموجودين في الحكم منذ 2019 قاد مبادرات عملية لتحقيق مطالب الناس. الشباب لم تعد تغريه الشعارات ولا اللغة الجذابة للبيانات والخطابات، وهو ما يفسر ردة الفعل العنيفة في الاحتجاجات الليالية الأخيرة.. إنها

لقد سقطت منظومة الحكم الحالية في عين الأجيال الشابة، وهذا ما تقوله استطلاعات الرأي المختلفة، وذلك لأنها كانت تنظر إلى الشباب كخزان انتخابي وبعد الانتخابات تستمر في إطلاق الوجود حتى تدفعه إلى اليأس. والآن تحاول الأحزاب المختلفة، ويمينها ويسارها، أن تظهر دعمها للاحتجاجات حتى تضمن لنفسها نفوذاً في أي مرحلة قادمة، وهي تعرف أن الشباب المحتج قد ينجح في إسقاط أي حكومة لكنه لا يستفيد من التغيير لأنه لا يمتلك أحزاباً تعبر عنه وتتصدر مطالبه. ولأجل هذا تقول بيانات الأحزاب إنها تفهم مطالب المحتجين وتقف معهم، وتحذرهم من "المدسرين" والمخزبيين، وهو ما يعني أنها تراهن عليهم في خلق وضع جديد ستكون في كل الحالات مستفيدة منه. مع الإشارة إلى أن أغلب تلك الأحزاب قد شاركت في

جاءت الاحتجاجات الجديدة لتقول للأحزاب والبرلمان ومختلف مؤسسات الحكم إن الشباب هو من حملها إلى الكراسي، وهو القادر على إسقاطها منها. وبقطع النظر عن الاختلاف في درجة المسؤولية عما وصلت إليه البلاد من يأس وغياب الأفق، فإن الطبقة السياسية التي ظهرت بعد الثورة لم تكن تحمل أي بدائل للتغيير، وهي تتسوق لشعارات عامة، وكان ههنا الوحيد تثبیت وضعها في السلطة.

الاحتجاجات الأخيرة تحمل رسالة واضحة على أن الشباب يائس ولا يعنيه أن يكون نظام الحكم برلمانياً أو رئاسياً، وأن الطبقة السياسية كلها في نظره واحدة تتحمل مسؤولية الالتفاف على شعارات 2011

لا تسمع من الشخصيات السياسية، التي تتكلم في كل مكان ووقت، أفكاراً للتغيير أو برامج جديدة، فقط تركيز حملاتها على نظرية المؤامرة وانتهام الخصوم، وبالنتيجة، فهي أحزاب ولدت لتكون أحزاب معارضة وليست أحزاب حكم، وهذا ما يفسر اللجوء إلى حكومات التكنوقراط والعودة إلى الكادر الإداري الذي درس وتدرّب في فترة بن علي من خريجي المدرسة الوطنية للدراسة، أو الأكاديمية السياسية للتجمع الدستوري (الحزب الحاكم قبل 2011). أغلب الوزراء والولاة (الحفاظين) والمسؤولين المحليين الذين لجأت إليهم

حملت الاحتجاجات التي تعيشها بعض مناطق البلاد، والتي يقودها شباب، رسائل واضحة إلى الطبقة السياسية الحاكمة، فهي تأتي في الذكرى العاشرة لثورة 2011 لتقول إن الثورة لم تحقق مطالبها ولم تكن وفية لعمقها الاجتماعي الذي قادها لإسقاط نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

كانت مطالب الشباب في 2011 هي نفس مطالبه في 2021: "إسقاط النظام"، و"شغل حرية.. كرامة وطنية"، وشعارات أخرى ضد الفساد، مع فارق واضح في أن الوضع مختلف بين 2011 والوضع الراهن. فنظام بن علي كان قد خطا خطوات نحو بناء منظومة اجتماعية لرعاية الفئات محدودة الدخل، وكذلك توفير مواطن العمل لبناء الفئات الضعيفة، وعمل اتفاقيات من أجل هجرة نظامية للشباب الذي يمتلك خبرات في مجالات حرفية مطلوبة في بعض الدول الأوروبية. بن علي أطاح به الفساد، والعجز عن فهم المتغيرات التي حملتها مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها القوي على الشباب، ما فتح الباب أمام حملات إعلامية أربكت النظام. الآن الصورة مختلفة تماماً، فمواقع التواصل الاجتماعي تصح بالشعارات التي تهاجم الطبقة السياسية الحاكمة وقشلها في إدارة البلاد، وخاصة تحقيق الشعارات التي جاءت بها ثورة 2011، لكن الأحزاب، التي حكمت بمختلف الوانها وحساباتها، لا تهتم كثيراً لتلك الشعارات، وتضع أذنًا من طين وأخرى من عجين.

الأمن القومي العربي لا يزال غائباً.. لماذا؟



حسن إسماعيل
كاتب أردني

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الديباني
كرم نعمة
منى المحروقي
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

أما من الناحية الجيوبوليتيكية، فيشكل الأمن المائي العربي أحد أخطر الملفات التي تواجهها دولنا؛ إذ تعاني بلداننا من تصدعات واختراقات في منظومة الأمن المائي من خلال لجوء دول إقليمية جارة (دول المنبع) إلى العبث بكميات المياه في الأنهار المشتركة مما أدى إلى تعميق أزمة المياه عندنا. ويتطلب هذا، وضع استراتيجية مائية متكاملة وبشكل جدي وسريع بهدف حماية أمننا القومي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف نحقق الأمن القومي العربي؟ لن تؤدي سياسة الهروب إلى الأمام، والتي تلجأ إليها بعض دولنا، إلى نجاتها من ارتدادات الخطر الوجودي الذي يتهدد أمن بلداننا، وقد أثبتت الأحداث الكبرى التي شهدتها المنطقة أن سياسة الخلاص الفردي لم تعد تجدي، وخاصة في عصر التكتلات والتحالفات الكبرى التي تقوم على المصالح المشتركة بين القوى. وعليه فالمطلوب أن تتنادى الدول الفاعلة في المنطقة، كالمسعودية والإمارات العربية ومصر والأردن والمغرب، إلى تشكيل منظومة أمن قادرة على حماية المنطقة ودعم استقرارها، وذلك من خلال إخماد الأزمات الداخلية في البلدان العربية التي ما زالت مرتعا للقوى الإقليمية، ومن ثم تشكيل حلف عسكري فعال على غرار الناتو الغربي يتولى الدفاع عن منطقتنا، بشكل ينسجم مع القوانين والأعراف الدولية. ولا ننسى الحاجة الملحة أيضاً لحل الخلافات العربية - العربية، وهذا يتطلب جهوداً مضمّنة من الدول العربية الرائدة لإقناع شقيقاتها المغمّدة خارج السرب بأن الخلاص جماعي وليس فردياً.

سابق، إذ أن فشل الكثير من الدول العربية في صناعة تنمية حقيقية بعيداً عن منظومات الفساد قد أدى عبر التراكم الذي استمر لعقود طويلة إلى صفاها هائلة كانت السبب الرئيس في تفجير حالات الفوضى والاحتجاجات الاجتماعية، وهذا كله فتح الباب أمام حروب أهلية كارثية النتائج. أضرت بالأمن القومي العربي إلى أبعد الحدود، كما أكد وزير الدفاع الأميركي الأسبق روبرت مكينمارا، حين قال "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء الاقتصادية والاجتماعية منها أو السياسية في ظل حماية مضمونة.. والأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالموارد التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، بلنج الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في مختلف المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل".

اجتماعية حادة أضرت بالنسيج الوطني الداخلي وزادت من هشاشته. كما تراكت ديونيات كبيرة خارجية في بعض الدول وذلك بسبب تردّي مستوى الأمن الاقتصادي، فخسرت بذلك سيادتها وارتدت جزء كبير من قراراتها لسياسات الدائنين ومصالحهم.

أحداث السنوات العشر السابقة أسهمت في زيادة الآثار السلبية لغياب استراتيجية عربية موحدة خاصة مع انكفاء بعض الدول العربية الفاعلة عن دورها، ما دفع المنطقة إلى المزيد من التشتت والانقسام

وكانت للإرهاب آثاره المدمّرة بشكل غير مسبوق، فقد أفضى ظهوره إلى تمزيق مجتمعات عربية عبر إثارة النزعات الطائفية والعرقية، كما ساهمت نشاطات الإرهابيين، الذين كانوا بمثابة أذرع للقوى الإقليمية المتربصة بالمنطقة، في تعطيل مقومات الحياة في المجتمعات، وضرب البنية التحتية وتدمير الاقتصاد الوطني. وهنا أقول إن كل هذه التحديات والعقبات هي للأسف حصاد زرّع

القومي، ما دفع المنطقة إلى المزيد من التشتت والانقسام. وهذا ساعد على توفير المناخ المناسب لإيران كي تضغط بشكل أكبر على الجانب الشرقي من المنطقة. كما يسّر لتركيا المضي في تنفيذ خطتها الرامية إلى اتخاذ موطى قدم بالمعنى الاستراتيجي لها، بينما تستغل إسرائيل اختلاف العرب وتفرقهم لتزويد من تعقيد خارطة الصراع على العمق الدفاعي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يمكن للدول العربية المؤثرة أن تضع حداً لهذا التردّي الذي أصاب منظومة أمننا القومي؟ من الواضح أن تعقّد العرب واختلاف كلمتهم يزيدان من تعقيد أزمتهن. ولا يخفى على أحد أن الخلافات العربية - العربية، كانت سبباً هاماً لغياب سياسات دفاعية عربية موحدة، الأمر الذي عرض أغلب البلدان العربية إلى تهديد الأخطار الداخلية والخارجية، وصارت أراض عربية كثيرة ساحات حروب بالوكالة خاصة بعد اندلاع أحداث ما سمي بالربيع العربي، وما ترتب عليها من انتشار الفوضى واقتتال الكل ضد الكل، وكان لذلك أبلغ الضرر الذي لحق بامتنا القومي وزاد من أزماته.

إضافة إلى ذلك ساهمت التحديات الاقتصادية أيضاً في إضعاف الأمن القومي الكلي نتيجة الإخلال بالأمن الداخلي لبعض الدول. فقد أدى ضعف التنمية الشاملة إلى انتشار الفقر والبطالة والجوع، ما خلق أزمات

ثمة كتابات كثيرة عن مفهوم الأمن القومي العربي، لكن المؤسف هو غياب أي مؤشرات واقعية وملموسة تكشف عن مدى إدراك أغلب الدول العربية لأهمية هذا الأمن وضروراته. على العكس تماماً، بات التشرذم سائداً وقد استبيحت أراض عربية واسعة من دول إقليمية مجاورة كتركيا وإيران، وهما تمثلان خطراً مباشراً وتهديداً استراتيجياً لبلداننا باعتبار أن كلا منهما تتبنى المشروع الإسلامي السياسي بطريقتهما المختلفة عن الأخرى.

لم تصل دولنا حتى الآن إلى استراتيجية عملية واضحة تؤمن لها البقاء على المستوى البعيد، وتضمن لها الحماية من التهديدات المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها أي كيان سياسي في عالم اليوم. ورغم وجود اتفاقيات كثيرة بين الدول العربية تنص على الدفاع المشترك بين طرفين أو أكثر، إلا أنها تكاد تكون مجرد تفاهات نظرية فحسب. والغريب في الأمر أنه رغم كل الروابط الكبرى والمهمة التي تجمع بين الدول العربية، كوحدة الهوية واللغة والعقيدة والأرض والتاريخ، فإن أمنها القومي في تراجع وانحسار ملحوظين، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها تغليب معظمها لأمنها ومصالحها القطرية على حساب المصلحة القومية. ولا يزال العرب مختلفين حتى الآن حول تعريف ثابت ووحيد لمفهوم الأمن القومي، ناهيك عن غياب رؤية اقتصادية عامة تجمع بينهم (ما عدا استثناءات قليلة تبقى في حدود التعاون الثنائي ما دون القومي). يضاف إلى ذلك أيضا تحالف بعض الدول العربية بشكل أحادي مع قوى إقليمية لا يمكن عدّها أمنة أو صديقة من منظار الأمن القومي العربي، خاصة عندما تأتي هذه التحالفات نتيجة رغبة إحداهما أو طموحها للعب دور سياسي أكبر من إمكاناتها وحدود قوتها الفعلية. لقد أسهمت أحداث وأزمات السنوات العشر السابقة في زيادة الآثار السلبية لغياب استراتيجية عربية موحدة، خاصة مع انكفاء بعض الدول العربية الفاعلة عن دورها في إدارة دفة الأمن

